محضر مناقشات مجموعة التركيز الثانية مع أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الهيئات الممثلة

التاريخ: ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١٩

المكان: المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المشاركون: وُجهت دعوة إلى لمشاركة في هذه المجموعة إلى ١٨ عضواً من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شارك ٧ أعضاء فقط

أسم العضو	القطاع	الهيئة	رقم الهاتف	البريد الألكتروني
أسامة الخنسا	٣. النقابات- العمّال	الإتحاد العمّالي العام	03/ 837045	ok391966@gmail.com
ماجد إبراهيم سفيان	٣. النقابات- العمّال	الاتحاد العام للنقابات الزراعية	03/ 961507	m.souaifan@hotmail.com
بشار القدسي	٣. النقابات- العمّال	الإتحاد الوطني للفلاحين اللبنانيين	70/ 107141	Bachar_kou@hotmail.com
سميرة عاصي	٣. النقابات - الناشرون	نقابة إتحاد الناشرين في لبنان	03/ 233366	info@publishersunionlb.com
يوسف البسام	٣. النقابات – أساتذة المدارس	رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي في لبنان	03/ 384970	Yousefbassam1971@hotmail.com
انيس أبو دياب	٣. النقابات – أساتذة الجامعات	رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية	03/ 550632	boudiabanis@hotmail.com
غريتل صعب	٦. معيّن بمرسوم خاص من مجلس الوزراء		03/ 303858	Gretta.saab@balamand.edu.lb

النتائج الرئيسية / التعليقات

دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يركّز على شواغل الناس، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية، والقطاعات الإنتاجية. يتعيّن عليه أن يلبّي اهتمامات التجار ونقابات المزارعين والصناعيين وغيرهم.

على المجلس ان يضطّلع بدور وقائي في ما يختصّ بالقضايا الملّحة، وذلك من خلال تنظيم الحوارات قبل أن تتفاقم حدة هذه القضايا لتصل إلى مستوى الأزمة وتنفجر في االشارع.

يجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتولّى مهمة "الحفاظ على السلم الأهلي" و "مدّ الجسور".

نقاط القوة

يمثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجهتين الفاعلتين في النظام الإنتاجي، وتُشكّل الحكومة الممثل الثالث، وهي ليست عضوًا في المجلس. يضم المجلس ممثلين عن كافة النقابات، لكن يجب العمل على تمثيل بعض شبكات منظمات المجتمع المدني.

يعبّر المجلس عن مختلف مكوّنات المجتمع اللبناني: التوزيع الاجتماعي والاقتصادي والحزبي والطائفي.

نجح المجلس في جمع كافة العناصر السياسية الفاعلة الرئيسية على امتداد السنة والنصف الماضية، وقد أعتُمدت في البيان الوزاري بعض توصياته بشأن تخفيض عجز الموازنة الناتجة عن ورقة الأحزاب السياسية (على أساس برامج الأحزاب السبعة).

كذلك، أخذت الحكومة بالرأيين الأخيرين اللذين قدمهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

نقاط الضعف

المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو انعكاس للنظام الطائفي وتقاسم السلطة.

يتوجّب على كل رئيس لجنة أن يرجع إلى حزبه السياسي قبل اتخاذ القرارات، كما ينبغي على كافة الأعضاء ترك انتمائهم السياسي خارج المجلس.

يتغيّب العديد من الأعضاء عن الاجتماعات والتجمّعات التي ينظمها المجلس.

ينضم الكثير من الأعضاء إلى المجلس من أجل هيبتهم الخاصة وليس من أجل المشاركة الفعلية في تقديم المشورة.

تبقى"رؤية" التي وضعها المجلس لنفسه غير واضحة تمامًا لأعضائه.

المخاطر

تجري حالياً مناقشة مسألة إعادة تفعيل دور المجلس الأعلى للاقتصاد الوطني، ما من شانه أن يشكّل ازدواجية لدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

مجالات التحسين

على المستوى الإداري:

يجب تفعيل دور الإدارة لتفادي حصول انفراد بالرأي و لضمان استدامة دور المجلس.

تبرز الحاجة إلى ملء الشواغر من خلال مباريات مجلس الخدمة المدنية.

على مستوى التمثيل:

• ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يحرص على حماية نفسه من المحاصصة الطائفية في توزيع الوظائف، وهو ما قد يتحقّق فقط إذا ما استطاع المجلس من الاستقلال عن النظام السياسي.

• يجب أن يصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي منبراً للنقاش وأن يعمل على إشراك المجتمع المدني أيضاً. وتشكّل جمعية "محاربون من أجل السلام" مثالاً آخر، وهي جمعية تضمّ مقاتلين قدامى شاركوا في الحرب الأهلية اللبنانية وينشطون حالياً في مجال زيادة الوعي بمخاطر نشوب الحروب.

• يجب أن يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل منتظم ومستمر مع النقابات، من خلال اللجان، وليس مع ممثليها في المجلس. وتتيح هذه اللقاءات التوصّل إلى توافق في الآراء بشأن قضاياهم (الحدّ الأدنى والحدّ الأقصى للمطالب)، والسعي إلى إيصالها إلى واضعي السياسات، وهو الدور "الوقائي" للمجلس.

• على أعضاء المجلس الحزبيين ترك انتمائهم السياسي خارج مقر المجلس للإسهام في إرساء إطار مشترك من المنطق

عن دوره الاستشاري:

• يجب على المجلس تقديم المشورة الاقتصادية والأكاديمية.

• يتعيّن المساهمة في تشكيل الرأي العام من خلال تقديم رأي موزون وغير متحيّز، وإن لم يكن ملزماً، قائم على البيانات الاقتصادية والاجتماعية. على المجلس أن يحصل على هذه البيانات من خلال التعاون مع مراكز مصادر البيانات مثل المصرف المركزي، وإدارة الاحصاء المركزي، ومراكز البحوث، والجامعات.

• يمكن أن تتخذّ عملية تقديم المشورة العلمية والسليمة طابعاً ملزماً .

عن عمل اللجان:

• ينبغي إشراك أعضاء اللجان في مناقشة الدراسات المطروحة، لكن لا يجب تكليف أطراف خارجية بإجراء الدراسات من دون مناقشتها من قبل أعضاء اللجان والتصديق عليها.

• يجب القيام بمتابعة الحوارات التي بدأت في المجلس. وينبغي مواصلة النقاش إلى حين تحقيق توافق في الآراء.

• لا يجوز اختيار رؤساء اللجان حسب انتمائهم الطائفي.

على المستوى العام:

• يجب أن يصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر استقلالية عن الحكومة وأكثر قدرة على تقديم رأي تلقائي.

• يجب تحديث دور المجلس، وتعديل مرسوم إنشائه، وتحسين علاقتها مع الحكومة.

• من شأن مستوى إنتاجية المجلس أن يؤثّر على التصوّر السائد لدى الجمهور عن المجلس، والرؤية المنشودة، وإمكانية التواصل الإقليمي.

• لا يعّي الناس عموماً الدور الحقيقي للمجلس، حتى من هم في المجال السياسي. ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلقاء الضوء على عمله بشكل أفضل.

• يجب اتّباع نظام محدّد للأجور لتشجيع الأعضاء على الحضور (بدل المواصلات، بدل مواقف السيارات).

• ينبغي التركيز أكثر على مضمون العمل بدلاً من التركيز على الأنشطة التي تسترعي اهتمام وسائل الإعلام المختلفة.

قضايا ومواضيع أخرى:

- يجب أن يشمل نطاق عمل المجلس "القضايا الثقافية"
- ينبغي تمثيل المجالات التالية في المجلس: التكنولوجيا والشباب والرياضة والبيئة.
- من القضايا الرئيسية التي يوصى بمعالجتها في الفترة الحالية: النقل، ومحطات توليد الكهرباء، والقضايا البيئية وأثرها على الزراعة.